ملخص تنفيذى

أحدث التطورات الاقتصادية...

استمرارا لجهود وزارة المالية الرامية الى تحقيق التوازن بين إجراءات الضبط المالى لتخفيض عجز الموازنة العامة والدين العام وبين إقرار حزم الحماية الاجتماعية لمساندة المواطنين مجابهة الموجة التضخمية التي يشهدها العالم نتيجة للأزمات الدولية الراهنة. فقد تم خلال شهر نوفمبر الحالي ضمن مخرجات المؤتمر الاقتصادي إقرار حزمة حماية اجتماعية جديدة للمواطنين بتكلفة ٦٧ مليار جنيه.

حزمة حماية إجتماعية جديدة بـ ٦٧ مليار جنيه لتخفيف الضغوط التضخمية عن المواطنين

- ٣ الف جنيه حد أدنى للأجور بدلاً من ٢٧٠٠ جنيه
- ٣٠٠ جنيه شهرياً علاوة إستثنائية للعاملين بالدولة وأصحاب المعاشات
- توفير دعم الأسر على بطاقات التموين بشرائح ٣٠٠/٢٠٠/١٠٠ جنيه يستفيد منها ١٠ مليون مواطن حتي ٣٠ يونيو ٢٠٢٣
- عدم زيادة أسعار الكهرباء حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣
- مشروع قانون لرفع الحد الأدني للإعفاء الضريبي من ٢٤ الف جنيه الى ٣٠ الف جنيه في العام.

وعلى نحو آخر، تستمر جهود الدولة المصرية لدعم الاقتصاد المصرى. حيث تم إطلاق المؤتمر الإقتصادى خلال شهر نوفمبر الحالي لوضع إطار إستراتيجي للارتقاء بالصناعة الوطنية والتصدير وإجراء حوار مجتمعى واسع النطاق حول وثيقة سياسة ملكية الدولة، والتى شملت ما يزيد عن ٤٠ جلسة حوارية وورش عمل متخصصة بحضور ما يزيد عن ١٠٠٠ مشارك من الخبراء وممثلي مجتمع الأعمال وممثلي المؤسسات الدولية والمحلي، وذلك بهدف زيادة استثمارات القطاع الخاص الى ٦٥٪ من الاستثمارات المنفذة للوصول لمستهدف ١٠٠ مليار صادرات سلعية سنوياً.

كما نجحت الدولة المصرية خلال شهر نوفمبر الحالى في إستضافة بمدينة شرم الشيخ الدورة الـ٢٧ من مؤتمر الأطراف لإتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لمكافحة تغير المناخ، والتي شارك بها قرابة ١٢٠ رئيس دولة وحكومة، وأكثر من ٦٠ الف مشارك. وقد شهد المؤتمر إطلاق أول مشروع لإنتاج الهيدروجين الأخضر بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وجاء على هامش المؤتمر إطلاق منصة "نوفى" لإستهداف جذب تمويلات ميسرة لمشروعات المناخ بقيمة ١٤ مليار دولار، والتوصل الى إتفاقية إطارية هامة ومثمرة لجذب إستثمارات في قطاع الطاقة الجديدة والمتجددة بقيمة ٨٣ مليار دولار.

كما تضمن مؤتمر شرم الشيخ لمكافحة تغير المناخ ورشة عمل هامة تخص السياسية المالية بعنوان "يوم التمويل" بحضور وزراء المالية لعديد من البلدان ورؤساء مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية ومديرو عدد من البنوك العالمية لبحث آليات تيسير "التعافى الإقتصادى الأخضر" من خلال طرح مبادرات تحفيزية تسهم في تشجيع القطاع الخاص على التوسع في المشروعات التنموية المستدامة بشراكات متعددة الأطراف تراعى البعد البيئي لتحقيق النمو المستدام بهدف خفض نسب التلوث البيئي وتحجيم التغير المناخى مما ينعكس بالإيجاب على تحسين صحة المواطنين وضمان حماية الإنتاج الزراعى والصناعي وسلامة توافر السلع الإستراتيجية والأمن الغذائى ومستلزمات الإنتاج.

مخرجات "يوم التمويل" بمؤتمر مكافحة المناخ الـ ٢٧

- إعلان "إطار العمل للتمويل السيادى المستدام في مصر" ليحدد إطار واضح لأولويات الدولة المصرية البيئية والإجتماعية خلال المرحلة المقبلة والمشروعات الخضراء
- يساعد الإطار المعلن على تحقيق معظم اهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة SDG
- حصل الإطار المعلن على درجة جودة "استدامة جيدة جداً" من مؤسسة "موديز" ودرجة "مميزة" من "سيتي بنك" وبنك "ستاندرد تشارترد"
- توافق الإطار المعلن مع المعايير الدولية لرابطة سوق رأس المال الدولية ICMA للسندات الخضراء ورابطة سوق القروض الخضراء LMA
- الاتفاق مع البنك الآسيوي للإستثمار AIIB لإستضافة مصر إجتماعات مجلس محافظي البنك لمشروعات مقاومة المناخ في سبتمبر المقبل وهى خطوة هامة لجذب الاستثمارت الخارجية وفرص التمويل الى مصر.

من أحدث المؤشرات على مستوى الإقتصاد الكلى ما يلى؛

القطاع الحقيقى

- **أثبت الاقتصاد المصرى قدراً كبيراً من المرونة على الرغم من تداعيات وباء كورونا، والحرب بأوروبا والتي ساهمت فى وجود إضطرابات** فى سلاسل الإمداد وبالتالى إرتفاعات كبيرة في الأسعار عالمياً خاصة أسعار السلع الأساسية والغذائية، وقد عملت الحكومة المصرية ووزارة المالية على وضع إطار متسق ومتكامل لمساندة المواطنين والقطاعات الاقتصادية من خلال سرعة إقرار إجراءات وحوافز وسياسات لتحفيز النشاط الاقتصادي، وكذلك مساندة المواطنين من خلال توفير السلع الأساسية بأسعار مدعمة، وإجراءات للحماية الاجتماعية. حيث تم إقرار حزمة مساعدات اجتماعية "بقيمة ١٣٠ مليار جنيه"، وصرف مساعدات استثنائية لـ ٩,١ مليون أسرة من الفئات الأولى بالرعاية لمدة ٦ أشهر، إلى جانب تحسين هيكل الأجور والمعاشات.

وقد حقق معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٦,٦٪ -وفقاً لتقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية- ما ساعد معدل البطالة في الانخفاض ليقترب الى مستوى ما قبل الجائحة محققاً ٧,٢٪ خلال الربع الرابع من عام ٢٢/٢١، مقابل ٩,٦٪ في عام ٢٠/١٩. حيث جاء ارتفاع النمو الإقتصادى المحقق في عام ٢٢/٢١ مدفوعاً بطفرة النمو الاقتصادي المُحقق في الشهور التسعة الأولى من عام ٢٢/٢١ بواقع ٧,٨٪- وفقاً لتقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية- وذلك في ضوء تعافى النشاط الاقتصادي لمعظم القطاعات ومعاودة الإنتاج عقب الإنتقال الى مرحلة ما بعد كوفيد-١٩، بينما اقتصر تأثير الحرب بأوروبا بالسلب في الأساس على مؤشرات النمو الاقتصادي خلال الربع الثاني من عام ٢٢/٢١، لاسيما مع تنفيذ إجراءات التشديد الاقتصادي لمواجهة الضغوط التضخمية، وكذا مع حدوث تباطؤ النشاط الاقتصادي في الصين وروسيا.

حيث تعكس الزيادة المحققة في معدل النمو الاقتصادي خلال عام ٢٢/٢١ في الأساس التحسن الذي شهدته كافة الأنشطة الاقتصادية، وعلى رأسها قطاع المطاعم والفنادق بمعدل نمو بلغ ٤٥,٥٪، تلاه قطاع الاتصالات بنسبة نمو ١٦,٣٪، ثم قناة السويس بنحو ١١,٧٪، والصناعات التحويلية بنسبة ٩,٩٪، كما شهدت قطاعات: التشييد والبناء، والصحة، والتعليم، معدلات نمو ملحوظة خلال العام المالي الماضي، وكانت

القطاعات الأكثر إسهاما في الناتج المحلي خلال العام المالي ٢٢/٢١؛ الصناعة التحويلية، والتجارة، والزراعة، والأنشطة العقارية، والاستخراجات، والتي ساهمت بحوالي ٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. كما حققت إيرادات قناة السويس أعلى إيراد شهري بنحو ٧ مليار دولار منذ عشر سنوات في ضوء تنامي حركة التجارة بالقناة والسياسات التسويقية في جذب خطوط ملاحية جديدة.

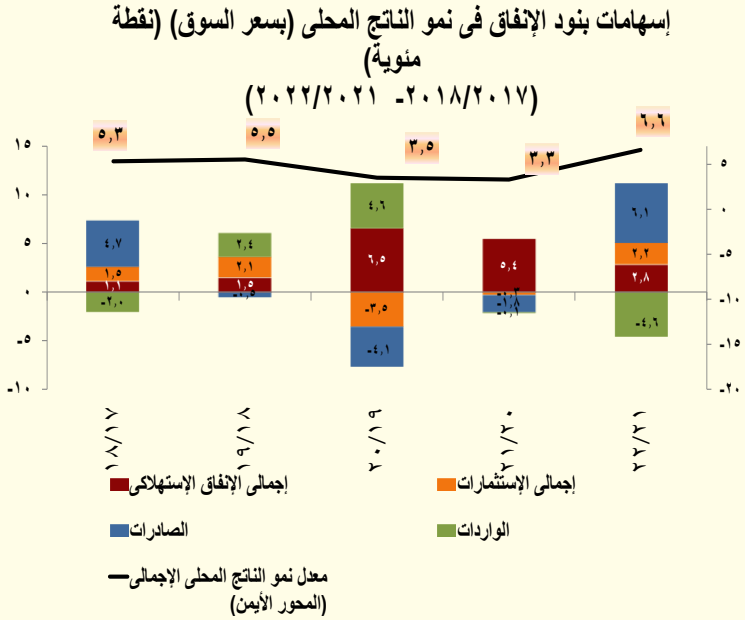

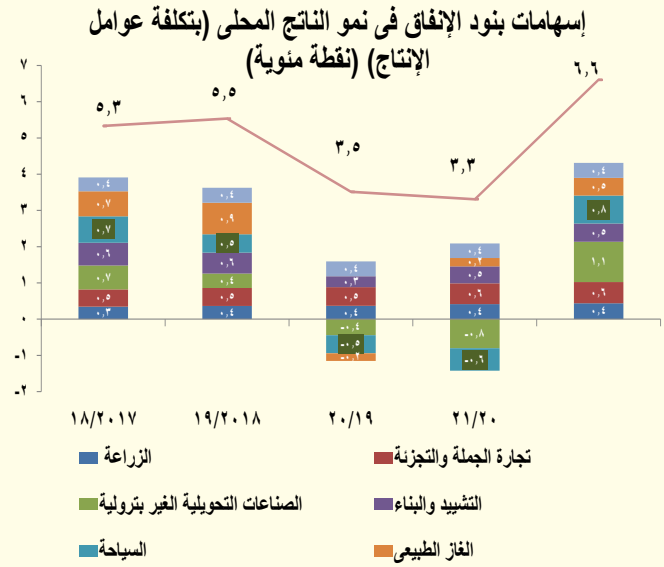

على جانب الطلب، جاء النمو الاقتصادي خلال العام المالى ٢٢/٢١ **مدفوعاً بنمو الصادرات بنسبة ٥٧,٣٪**، مقارنة بـ -١٣,٨٪ خلال العام الماضي (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ٦,١ نقطة مئوية خلال العام المالي ٢٢/٢١)، **ونمو الاستثمار بنسبة ١٦٪** خلال نفس العام، مقابل نحو -١,٩٪ خلال العام الماضي (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٢,٢ نقطة مئوية) ، **ونمو الاستهلاك العام بنسبة ٤,٩٪**، مقارنة بـ ٣,٤٪ العام الماضي (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية)، **بينما ساهم إجمالي الاستهلاك في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٢,٨ نقطة مئوية خلال سنة الدراسة.**

وعلى جانب العرض، كانت القطاعات الرئيسية التي قادت النمو الاقتصادي هي: أولاً، سجل قطاع الصناعة التحويلية معدل نمو بنسبة ٩,٦٪ خلال السنة المالية ٢٢/٢١ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ١,٤ نقطة مئوية)، مدفوعًا بشكل أساسي بالنمو في قطاع تكرير البترول بنسبة نمو ٨,٧٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية) ، وقطاع التشييد والبناء بنسبة نمو ٧٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية). ثانيًا، سجل قطاع الإنتاج معدل نمو قدره ٨,٤٪ خلال السنة المالية ٢٢/٢١ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٢,٥ نقطة مئوية)، مدفوعًا بشكل أساسي بالنمو في قطاع السياحة (الفنادق والمطاعم) بنسبة نمو ٤٥,٧٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٨ نقطة مئوية)، وقطاع الاتصالات بنسبة نمو ١٦,٥٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية)، وقناة السويس بنسبة نمو ١١,٧٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية)، وقطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة نمو ٤,٤٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٦ نقطة مئوية).

ثالثًا، سجل القطاع السلعي معدل نمو بنسبة ٥,٩٪ خلال السنة المالية ٢٢/٢١ (مساهماً فى معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٢,٦ نقطة مئوية)، مدفوعًا بشكل أساسي بالنمو في قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك بنسبة ٤٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٤ نقطة مئوية). رابعًا، سجل قطاع الاستخراجات معدل نمو بنسبة ٢,٠٪ خلال السنة المالية ٢٢/٢١ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية)، مدفوعًا بشكل أساسي بنمو قطاع الغاز الطبيعي بنسبة ٤,٥٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية). خامسًا، سجل قطاع الخدمات الاجتماعية معدل نمو بنسبة ٤٪ خلال السنة المالية ٢٢/٢١ (مساهماً فى معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ١ نقطة مئوية)، مدفوعًا بشكل أساسي بالنمو في قطاع الصحة بنسبة نمو ٥,١٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,١ نقطة مئوية)، وقطاع التعليم بنسبة نمو ٥٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,١ نقطة مئوية)، وقطاع الحكومة العامة بنسبة نمو ٤,٤٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٤ نقطة مئوية) خلال السنة المالية ٢٢/٢١.

- **ارتفع صافي الاحتياطيات الدولية** ليسجل ٣٣,٥ **مليار دولار خلال** شهر نوفمبر ٢٠٢٢، مقارنة بـ ١٣,٤ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١٣.
- **حقق مؤشر مديري المشتريات** نحو ٤٥,٤ نقطة خلال شهر نوفمبر ٢٠٢٢، مقارنة بـ٣٧,١ نقطة خلال ديسمبر ٢٠١٢.
- **حققت حصيلة الايرادات السياحية** نحو **١٢,٥ مليار دولار** خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مقارنة بـ ٩,٨ مليار دولار خلال العام المالي السابق.

القطاع المالى

قامت الحكومة المصرية على مدار الخمس سنوات السابقة بالعديد من الإجراءات الاصلاحية بهدف وضع الإقتصاد المصرى على مساره الصحيح ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين. كما عملت وزارة المالية علي استمرار تحقيق مستهدفات الضبط المالي وإستدامة مؤشرات المالية العامة وترشيد الاستهلاك وتوفير مصادر للتمويل دون إخلال بالحدود الأمنة للدين العام. بالإضافة إلى دعم شبكة الحماية مع توفير رعاية صحية جيدة للمواطنين وزيادة المخصصات المالية لرفع كفاءة البنية التحتية وبرامج التنمية البشرية والتعليم والصحة مما يزيد من إنتاجية المواطن المصرى ويساعد على تحسين جودة حياته اليومية.

حقق الميزان المالى الكلى للموازنة العامة للدولة نحو-٢,٢٧٪ كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة يوليو-سبتمبر من العام المالى ٢٣/٢٢، وقد بلغ الفائض الأولى نحو ١٠,٢ مليار جنيه، ٠,١٪ من الناتج المحلى خلال فترة الدراسة، مقابل -٠,٠٩٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. ويمكن تفسير ذلك في ضوء إرتفاع الإيرادات بنحو ١٥,٦٪، وإرتفاع المصروفات بنحو ١٩,٢٪، مقابل نفس الفترة من العام السابق. حيث إستطاعات الموازنة العامة للدولة تلبية زيادة مخصصات قطاع الصحة والتعليم، والإستثمارات الممولة من الخزانة، وزيادة الأجور، وتلبية مخصصات برامج الحماية الاجتماعية.

وقد بلغ إجمالى الإيرادات نحو ٢٥٨,٩ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-سبتمبر من العام المالى ٢٣/٢٢، لترتفع بنحو ٣٥ مليار جنيه بنسبة نمو ١٥,٦%. حيث تساهم المتحصلات من الإيرادات الضريبية بنحو ٨١,٧٪ من إجمالى الإيرادات والإيرادات غير الضريبية بنحو ١٨,٣٪.

إجمالي الايرادات الضريبية من الجهات السيادية والغير السيادية

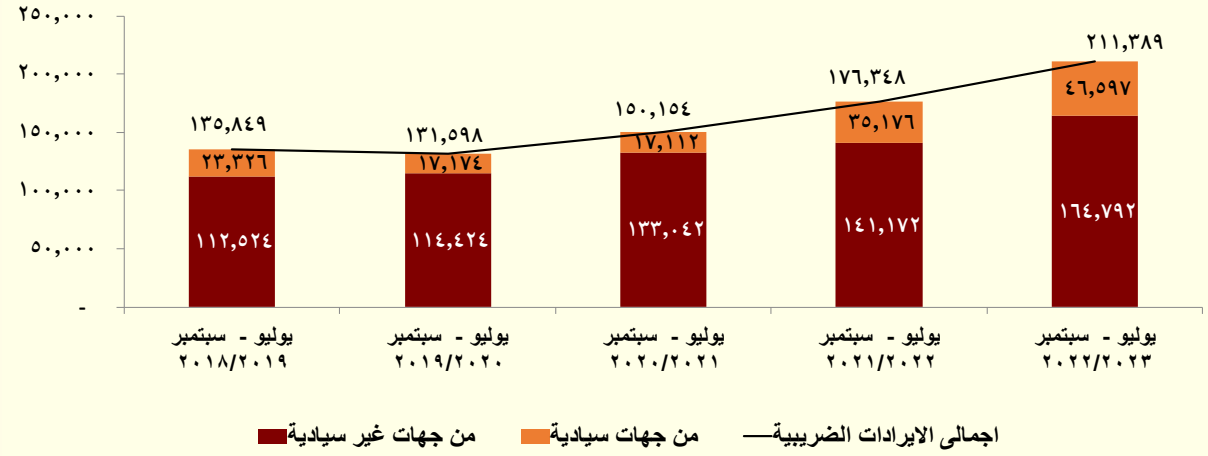

حققت الإيرادات الضريبية نحو ٢١١,٤ مليار جنيه لترتفع بنحو ٣٥ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٩,٩٪) مقابل نفس الفترة من العام المالى السابق مدفوعاً فى الأساس بما يلى:

- **إرتفاع المتحصلات الضريبية من الجهات السيادية بنحو ١١,٤ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ٣٢,٥٪) لتسجل ٤٦,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٣٥,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
- **إرتفاع المتحصلات الضريبية من الجهات غير السيادية بنحو ٢٣,٦ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ١٦,٧٪) لتسجل ١٦٤,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ١٤١,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

ومن أهم بنود الإيرادات الضريبية التى ساهمت فى إرتفاع جملة الإيرادات ما يلى:

- **إرتفعت المتحصلات الضريبية من ضريبة الدخل بنحو ٩,٨ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ١٨,٩٪) لتسجل ٦١,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة،
  - **حيث ساهم في ذلك فى الأساس إرتفاع الحصيلة من الضريبة على المرتبات المحلية بـ٣,٤ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٥,٢٪) لتحقق ١٦,٩ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفاع الحصيلة من الضريبة على النشاط التجارى والصناعى بـ١,٦ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٥,٨٪) لتحقق ٧,٧ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفاع الحصيلة الضريبة من قناة السويس بـ٠,٩ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١١,١٪) لتحقق ٨,٥ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفاع الحصيلة الضريبة من الشركات الأخري بـ٣,٨ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٦٪) لتحقق ٢٧,٣ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
- **إرتفعت المتحصلات الضريبية من ضريبة القيمة المضافة بنحو ١٤,٦ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ١٧٪) لتسجل ١٠٠,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة،
  - **حيث ساهم في ذلك فى الأساس إرتفاع الحصيلة من ضريبة القيمة المضافة على السلع بـ٥,٧ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٣,١٪) لتحقق ٤٨,٧ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفاع الحصيلة من ضريبة القيمة المضافة على الخدمات بـ٥,٩ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٥٧,٤٪) لتحقق ١٦,١ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **وارتفاع الحصيلة من ضرائب على سلع جدول رقم "١" محلية بـ٠,٦ مليار جنيه بنسبة ٢,٣٪** لتحقق ٢٥ مليار جنية خلال فترة الدراسة.
  - **وارتفاع الحصيلة من رسوم التنمية بـ٠,٤ مليار جنيه لتحقق ٢,٧ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **وارتفاع الحصيلة من ضرائب الدمغة بـ٠,٧ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٧,١٪) لتحقق ٣,٢ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**

- **وارتفاع الحصيلة من الضريبة على إستخدام السلع بـ٠,٩ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٣١,١٪) لتحقق ٣,٧ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**

- وارتفعت **الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ٩,٩ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٣٣,٨٪)** لتحقق ٣٩,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٢٩,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
  - **وذلك فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ٩,٨ مليار جنية لتحقق نحو ٣٦,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
- **وارتفعت المتحصلات من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ٠,٧ مليار جنيه** (بنسبة ٧,٧%) لتحقق ٩,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

وقد حققت الإيرادات غير الضريبية (تمثل ١٨,٣% من إجمالى الإيرادات) نحو ٤٧,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مدفوعاً فى الأساس بما يلى:

- **إرتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات بـ٣,٢ مليار جنيه (بنسبة ٢٥,٧٪) لتصل الى ١٥,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
- **إرتفاع الحصيلة غير الضريبية من عوائد الملكية بـ٥,٣ مليار جنيه (بنسبة نمو ٤٩,١٪) لتصل الى نحو ١٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**

- فى ضوء إرتفاع الحصيلة غير الضريبية من العوائد بـ٤,٩ مليار جنيه لتحقق ١٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة. في الأساس في ضوء ارتفاع حصيلة العوائد لكل من:
  - **ارتفاع العوائد المحصلة من الهيئات الاقتصادية بـ٠,٩ مليار جنيه (بنسبة نمو ٦٢,٥٪) لتصل الى نحو ٢,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
  - **ارتفاع العوائد المحصلة من هيئة قناة السويس بـ٢,٣ مليار جنيه (بنسبة نمو ٣٢,٨٪) لتصل الى نحو ٩,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
  - **ارتفاع العوائد المحصلة من شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام بـ٠,٢ مليار جنيه (بنسبة نمو ٢٨,٣٪) لتصل الى نحو ٠,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**

- **حققت المنح ١٧,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
- **وحققت الحصيلة غير الضريبية من الايرادات المتنوعة نحو ١٥,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**

أما على جانب المصروفات، إرتفع إجمالى المصروفات بنحو ١٩,٢٪ لتسجل ٤٦٦,٤ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-سبتمبر من العام المالى ٢٣/٢٢. حيث تستمر جهود الحكومة فى اتخاذ اجراءات إعادة ترتيب أولاويات الإنفاق العام والإهتمام بزيادة الإنفاق الإجتماعى والإستثمار فى التنمية البشرية وتطوير البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين.

باب: الأجور وتعويضات العاملين

- حيث **إرتفع الإنفاق على الأجور وتعويضات العاملين** بنحو ٧ مليار جنيه بنسبة ٧,٧٪ ليحقق٩٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

باب: شراء السلع والخدمات

- **إرتفع الإنفاق على شراء السلع والخدمات** بنحو ٥,٤ مليار جنيه ليحقق ٢٠,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة فى الأساس فى ضوء زيادة الإنفاق لكل من:
  - ارتفاع الإنفاق على الصيانة بنحو ٠,٥ مليار جنيه، بنسبة ٢٥,٧٪ ليحقق ٢,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - ارتفاع الإنفاق على التغذية بنحو ١,٩مليار جنيه، بنسبة ٢٣٣,٦٪ ليحقق ٢,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - ارتفاع الإنفاق على المياه والإنارة بنحو ٠,٣ مليار جنيه، بنسبة ٦٤,٧٪ ليحقق ٠,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

باب: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

- **حقق الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية** نحو ٦٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- ✓ **حقق الإنفاق المخصص لمساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات** نحو ٣١,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة فى ضوء التسويات بين الخزانة العامة للدولة وصناديق المعاشات.
- ✓ **حقق الإنفاق على مزايا الأمان الإجتماعى (متضمن الدعم النقدى لبرنامجى تكافل وكرامة) نحو ٤ مليار جنيه** خلال فترة الدراسة.
- ✓ **إرتفع الإنفاق المخصص لدعم السلع التموينية** بنحو ٣,٥ مليار جنيه (بنسبة ٢٦,٢٪) محققاً ١٦,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٣,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

باب: شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات)

- **إرتفع الإنفاق المخصص لشراء الأصول غير المالية (الأستثمارات)** بنحو ١,٤ مليار مليار جنيه (بنسبة ٣,٨٪) ليحقق ٣٩,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- ✓ **إرتفع الإنفاق المخصص للأصول الثابته بنحو ٥,٤٪ ليحقق ٣٦,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة فى ضوء زيادة الإنفاق على المباني السكنية وغير السكنية والتشييد والبناء.**
- ✓ **إرتفع الإنفاق المخصص للأصول غير المنتجة بنحو ٠,٦ مليار جنيه فى ضوء زيادة الإنفاق على شراء الأراضي ليصل ١,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**

الإنفاق على الحماية الإجتماعية والتنمية البشرية

- **إرتفع الإنفاق على أهم بنود الحماية الإجتماعية** بنحو ٧,٨ مليار جنيه بنسبة ٥,٤٪ ليحقق ١٥٤,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بنحو ١٤٦,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق .

الأداء المالى خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠٢٣/٢٠٢٢

(مليار جنيه)

البيان	يوليو- سبتمبر	
	٢٠٢٣/٢٢	٢٠٢٢/٢١
الإيرادات	**٢٥٨,٨٥٠**	**٢٢٣,٩٠٤**
الضرائب	٢١١,٣٨٩	١٧٦,٣٤٨
المنح	١٧,٣	١٦,٩
الإيرادات الأخرى	٤٧,٤٤٤	٤٧,٥٣٩
المصروفات	**٤٦٦,٤١٩**	**٣٩١,٣٣٢**
الأجور وتعويضات العاملين	٩٧,١٣٣	٩٠,١٤٩
شراء السلع والخدمات	٢٠,٧٧١	١٥,٣٧٥
الفوائد	٢١٦,٩٤٠	١٦٠,٧٧٣
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٦٣,٠٢٤	٦٢,٠٠٧
المصروفات الأخرى	٢٩,٣٦٨	٢٥,٢٨٢
شراء الأصول غير المالية (الإستثمارات)	٣٩,١٨٣	٣٧,٧٤٦
الميزان النقدى	**-٢٠٧,٥٦٩**	**-١٦٧,٤٢٨**
صافى حيازة الاصول المالية	**-٧٩٣**	**٥٧٥**
الميزان الكلى	**-٢٠٦,٧٧٥**	**-١٦٨,٠٠٣**
الميزان الأولى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	**٠,١١٪**	**-٠,٠٩٪**
الميزان الكلى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	**-٢,٢٧٪**	**-٢,١٢٪**

الدين الداخلى والخارجى

- **وتوضح مؤشرات الدين ارتفاع إجمالي الدين الحكومي (المحلي والخارجي)** ليصل إلى ٥٠٩٤,٢ مليار جنيه (٨٧,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية يونيو ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٤٨٠١,٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩ (٩٠,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، ويرجع ذلك في الأساس إلي ارتفاع قيمة سندات الخزانة الحكومية بنحو ٦٢٨ مليار جنيه، مقارنة بـارتفاع أقل لاذون الخزانة الحكومية بقيمة ١٢٩,٣ مليار جنيه، ويأتي ذلك تطبيقا لسياسة الحكومة في اطالة عمر الدين. كما ارتفع الدين الخارجي الحكومي في ضوء ارتفاع القروض إلى ٤٥,٥ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٣٧,٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٩. كما ارتفعت ديون البنوك إلى ١١,٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٩,٥ مليار دولار في العام المالي الماضي.

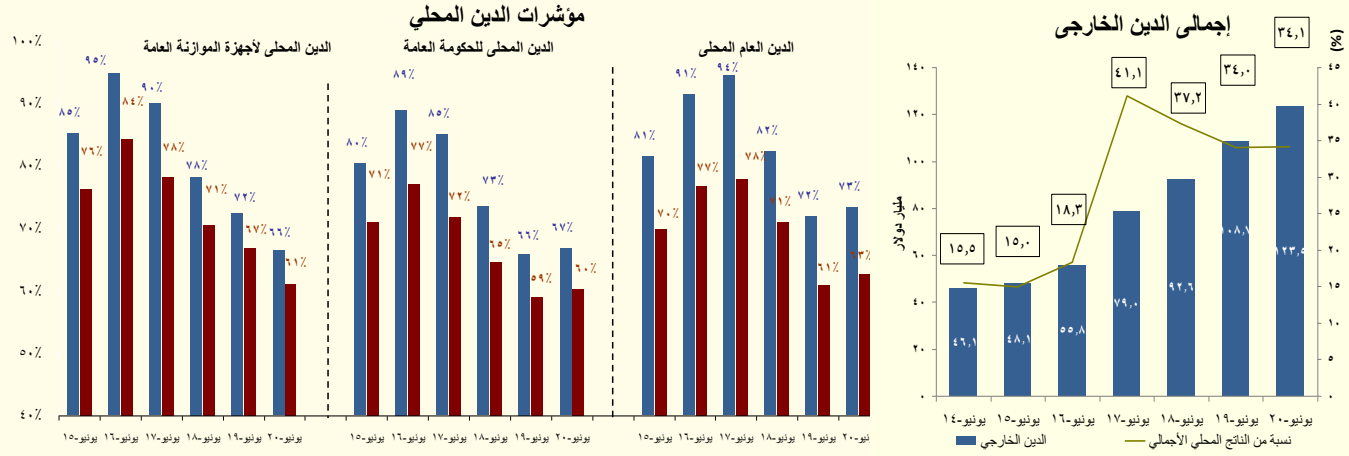

تشير البيانات إلى إرتفاع معدل التضخم السنوى إلى ١٦,٢٪ خلال أكتوبر ٢٠٢٢، مقارنة بـ١٥,٠٪ خلال الشهر السابق. وسجل متوسط معدل التضخم السنوى خلال الفترة يوليو-أكتوبر من العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣ نحو ١٤,٩٪، مقارنة بـ٦,٠٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد حقق معدل التضخم الأساسى نحو ١٩,٠٪ خلال شهر أكتوبر ٢٠٢٢، مقابل نحو ١٨,٠٪ خلال الشهر السابق.

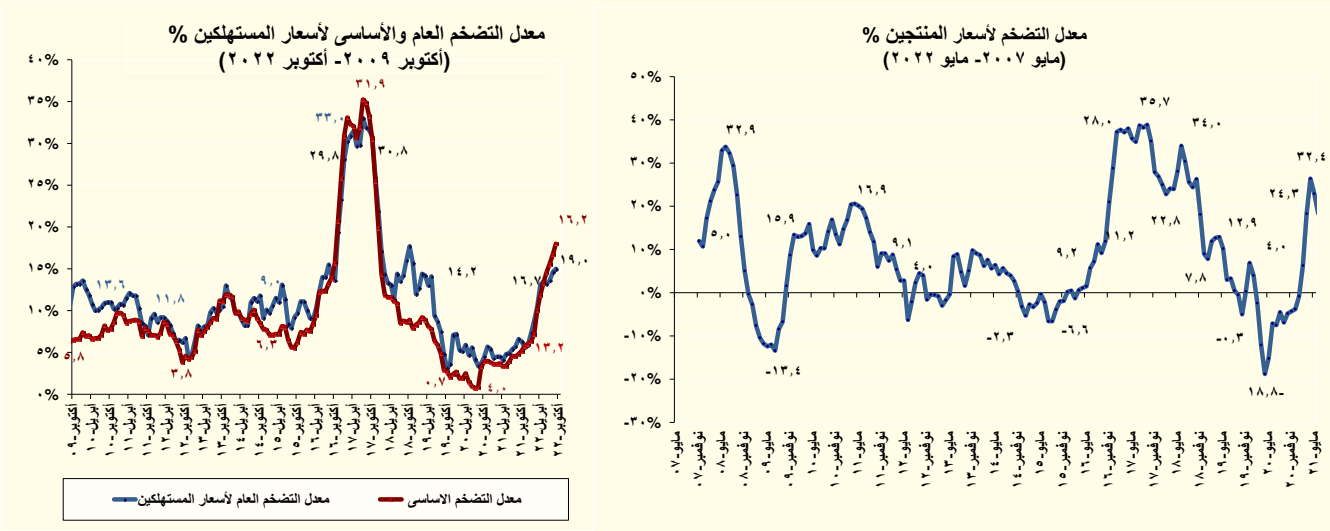

القطاع النقدي

وفقاً لأحدث البيانات التي تم أصدرها البنك المركزي المصرى، ارتفع بشكل متباطئ معدل النمو السنوي للسيولة المحلية (٦٦١٢ مليار جنيه) بنحو ٢٣,٣% في يونيو ٢٠٢٢، مقارنة بـ ٢٣,٦٪ في الشهر الماضي. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع بشكل متباطئ معدل النمو السنوى **لأشباه النقود** بـ٢٣,٥٪ في يونيو ٢٠٢٢، مقابل ٢٤,١٪ خلال الشهر السابق نتيجة الارتفاع المتباطئ **للمعدل السنوى لنمو الودائع الجارية** بـ٥٤,٥٪ في يونيو ٢٠٢٢، مقارنة بـ ٦٣,٤٪ في الشهر الماضي، **وارتفاع بشكل متباطئ المعدل السنوي لنمو الودائع غير الجارية بالعملة المحلية بـ** ٢٢,٣٪ في يونيو ٢٠٢٢، مقابل ٢٢,٩٪ خلال الشهر السابق، **وارتفاع المعدل السنوي لنمو الودائع غير الجارية بالعملة الأجنبية بـ** ٢٣٪ في يونيو ٢٠٢٢، مقابل ٢١٪ خلال الشهر السابق. كما ارتفع معدل نمو **المعروض النقدي بـ**٢٢,٧٪ في يونيو ٢٠٢٢، مدفوعاً بإرتفاع معدل النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي بـ ١٥,٦٪ خلال شهر الدراسة، وإرتفاع الودائع الجارية بالعملة المحلية بنحو ٣٠,٩٪ خلال شهر الدراسة.

- وقد **انخفض معدل النمو السنوي لصافي الأصول الأجنبية إلى** (-٣٧٠٠ مليار جنيه)، وذلك في الأساس في ضوء انخفاض احتياطات البنك المركزي الخارجية إلى نحو -١٥٤ مليار جنيه في يونيو ٢٠٢٢. كما إنخفضت صافى أصول البنوك الخارجية الى -٢١٧ مليار جنيه خلال شهر يونيو ٢٠٢٢. **وقد حقق صافى إحتياطى النقد الأجنبي ٣٣,٤ مليار دولار خلال شهر يونيو ٢٠٢٢، مقابل ٣٥,٥ مليار دولار في شهر مايو ٢٠٢٢.**
- ومن جهة أخرى، فقد **ارتفع معدل النمو السنوي لصافي الأصول المحلية (٦٩٨٢ مليار جنيه)** بنحو ٣٦,٥٪ في نهاية يونيو ٢٠٢٢، مقارنة بـ ٣٥,٩٪ في الشهر الماضي، بسبب إرتفاع معدل النمو السنوي لمطلوبات الحكومة بـ ٢٦,٥٪ في يونيو ٢٠٢٢، مقارنة بـ ٢٤,٨٪ خلال الشهر الماضي، وإرتفاع معدل النمو السنوي للإئتمان الممنوح للقطاع الخاص والقطاع العائلى بـ٢٣,٦٪ خلال شهر يونيو ٢٠٢٢، مقابل ٢٤,٦٪ خلال الشهر السابق.

وقد ارتفعت نسبة النمو السنوي لإجمالي الودائع - باستثناء الودائع لدى البنك المركزي **(٧٣٧٢ مليار جنيه)** –مسجلة ٢٨,٢٪ في نهاية يونيو ٢٠٢٢، مقارنة بـ ٢٨,١٪ خلال الشهر الماضي. وجدير بالذكر أن نسبة ٧٩,٧٪ من إجمالي الودائع تتبع القطاع غير الحكومي، كما **إستقرت نسبة القروض إلى الودائع** عند ٤٨,٤٪ في نهاية يونيو ٢٠٢٢.

وفى سياق متصل، قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري فى اجتماعها بتاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٢ **رفع بواقع ٢٠٠ نقطة أساس أسعار عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى عند مستوي** ١٣,٢٥٪ و١٤,٢٥٪ و١٣,٧٥٪ على الترتيب، **وسعر الخصم عند مستوى** ١٣,٧٥٪.

القطاع الخارجى

- **سجل ميزان المدفوعات عجزًا إجماليًا قدره ١٠,٥- مليار دولار أمريكي خلال العام المالي ٢٠٢١\٢٠٢٢ .وقد لوحظ تقلص عجز الحساب الجاري ليصل الي ١٦,٦- مليار دولار أمريكي (مقارنة بعجز أكبر بلغ ١٨,٤- مليار دولار أمريكي في السنة المالية السابقة.) ويرجع التحسن في عجز الحساب الجاري بشكل أساسي الي الزيادة الغير المسبوقة في الصادرات السلعية (النفطية وغير النفطية) بنسبة ٥٣,١٪، مع انتعاش كبير في إيرادات السياحة التي زادت بأكثر من الضعف مقارنة بالعام المالي السابق، وارتفاع إيرادات قناة السويس، ومن ناحية أخري، شهد الحساب الرأسمالي والمالي تدفقات للداخل بلغت نحو ١١,٨ مليار دولار خلال العام المالى ٢٢/٢١، مقارنة بتدفقات أكبر بلغت ٢٣,٣ مليار دولار أمريكي خلال العام المالى السابق. ويمكن تفسير ذلك في ضوء الاختلالات العالمية من ارتفاع التضخم، مما دفع الاحتياطي الفيدرالي الي تشديد سياسته النقدية لاحتواء الضغوط التضخمية، والتي أدت إلي تخارج الإستثمارات الأجنبية من الأموال الساخنة من البلدان الناشئة، ولم تكن مصر استثناء. <u>ويمكن تفسير التطورات فى أداء ميزان المدفوعات كما يلى:</u>**
- **حقق عجز ميزان المعاملات الجارية نحو ١٦,٥- مليار دولار خلال فترة الدراسة (مقابل عجز قدره ١٨,٤- مليار دولار خلال العام السابق) وذلك فى ضوء ما يلى:**
  - إرتفاع عجز الميزان التجاري غير البترولي بـ ١٣,٧٪ ليسجل ٤٧,٨ مليار دولار (مقابل نحو ٤٢,١ مليار دولار خلال العام المالي السابق). نتيجة لزيادة الواردات السلعية غير البترولية خاصة الواردات من مستلزمات الإنتاج مثل البوليميرات بروبيلين، والحديد الصب والمركبات غير العضوية أو العضوية، والواردات من المحاصيل الزراعية وعلى راسها فول الصويا، والقمح، والذرة لإرتفاع الأسعار العالمية، وكذا الواردات من محضرات

الصيدلة والشاش والأمصال (في ظل جهود الدولة لمكافحة فيروس كورونا). وعلى النحو الاخر، إرتفعت الصادرات غير البترولية ولكن بمعدل أقل من الواردات منه، خاصة الصادرات من السلع تامة الصنع وعلى رأسها الأسمدة الفوسفاتية او المعدنية، أجهزة الأستقبال والأرسال والملابس الجاهزة، والأدوية والأجهزة الكهربائية للإستعمال المنزلى، وأجهزة إستقبال للإذاعة التليفزيون.

- إرتفاع عجز ميزان دخل الإستثمار والذى يمثل الفرق بين العوائد المحصلة والمدفوعة من وإلى العالم الخارجي ليسجل ١٥,٨ مليار دولار (مقابل ١٢,٤ مليار دولار خلال العام المالي السابق).

بينما حد من ذلك تحسن ما يلى:

- **ارتفاع فائض الميزان الخدمى** بنحو ٦ مليار دولار ليسجل نحو ١١,٢ مليار دولار خلال عام الدراسة وذلك نتيجة لما يلى:
  - **ارتفاع الإيرادات السياحية** لتسجل ١٠,٧ مليار دولار (مقابل ٤,٨ مليار دولار خلال العام المالي السابق).
  - **ارتفاع متحصلات النقل** بمعدل ٢٩,٣٪ لتسجل ٩,٧ مليار دولار (مقابل ٧,٥ مليار دولار خلال العام المالي السابق). نتيجة في الأساس لإرتفاع إيرادات قناة السويس بمعدل ١٨,٤٪ لتسجل نحو ٧ مليار دولار خلال فترة الدراسة.
  - **ارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج** بمعدل ١,٦٪ لتسجل ٣١,٩ مليار دولار.
- إرتفاع فائض الميزان التجاري البترولى ليسجل ٤,٤ مليار دولار (مقابل عجز طفيف قدره ٦,٧ مليون دولار أمريكي في السنة المالية السابقة). كنتيجة أساسية لإرتفاع قيمة الصادرات البترولية على خلفية ارتفاع قيمة الصادرات من الغاز الطبيعى في ضوء الإرتفاع الملحوظ في الأسعار العالمية، وزيادة الكميات المصدرة منه مع فتح أسواق جديدة في أوروبا على رأسها تركيا وإيطاليا وفرنسا وأسبانيا وكرواتيا واليونان.

- **حقق ميزان الحساب الرأسمالي والمالي تدفق للداخل بنحو ١١,٨ مليار دولار مقارنة بتدفقات أكبر بلغت نحو ٢٣,٤ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١، وذلك نتيجة في الأساس لما يلى:**
  - **تحول الإستثمارات بمحفظة الأوراق المالية في مصر من صافى تدفق للداخل بلغ نحو ١٨,٧ مليار دولار الى صافى تدفق للخارج بنحو ٢٠,٩ مليار دولار خلال العام المالى ٢٢/٢١، في ضوء قلق المستثمرين على اثر إندلاع الصراع الروسي الأوكراني، هذا بالإضافة إلى السياسات النقدية الإنكماشية التي ينتهجها البنك الفدرالى الأمريكي والتي أدت إلى نزوح الأموال الساخنة من الأسواق الناشئة.**
  - **حقق الإستثمار الأجنبي المباشر في مصر صافى تدفق للداخل بلغ نحو ٨,٩ مليار دولار خلال العام المالى ٢٢/٢١، مقابل ٥,٢ مليار دولار خلال العام المالى السابق ومنها ارتفاع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات غير البترولية بمقدار ٥,٢ مليار دولار لتسجل صافى تدفق للداخل بلغ نحو ١١,٦ مليار دولار،** ويأتي ذلك في الأساس نتيجة لإرتفاع صافى التدفقات الواردة بغرض تأسيس الشركات الجديدة او زيادة رؤوس الأموال لتسجل ٣,٤ مليار دولار (منها ٢٣٨,٢ مليون دولار مبالغ ورادة لتأسيس شركات جديدة)، كما ساهم في ذلك ارتفاع حصيلة بيع الشركات والأصول الإنتاجية وصافى التحويلات لشراء العقارات لغير المقيمين. وعلى نحو آخر، سجلت الأستثمارات في قطاع البترول صافى تدفق للخارج بلغ ٢,٦ مليار دولار.
  - **تحقيق الخصوم الأخرى صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٢١,٦ مليار دولار** في الأساس في ضوء تحقيق بند التغير على إلتزامات البنك المركزى صافى تدفق للداخل بلغ ١٥,٧ مليار دولار، منها نحو ١٤,١ مليار دولار تم تحقيقها خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٢ **تمثل أغلبها في ودائع من الدول العربية. وفي الوقت نفسه، سجلت الخصوم الأخري للبنوك صافي تدفق داخلي قدره ٥,٩ مليار دولار أمريكي ، مقارنة بـ ١,٥ مليار دولار أمريكي خلال العام السابق.**
  - **وقد حققت الأصول الأخرى تدفقات للداخل بقيمة ٤,٢ مليار دولار أمريكي خلال عام الدراسة.**